الدور بناء على سؤال السائل في حيز سؤال السائل البتة يلزم الدور قلنا
ان هذا السؤال في موضع البداهة والسؤال في موضع البداهة سفه فلا يستحق
يستحق الجواب أو يجاب عن اصل الاعتراض انا نعرف القرآن الذي كان بمعنى
الاصطلاحي والمأخوذ في تعريف المصحف هو القرآن الذي كان بمعنى اللغوي فمعرفة
ماهية القرآن الذي كان بمعنى الاصطلاحي يتوقف على معرفة ماهية المصحف
ومعرفة ماهية المصحف لا يتوقف على معرفة ماهية القرآن الذي كان بمعنى الاصطلا
حي بل على القرآن الذي كان بمعنى اللغوي فاختلف الجهة فانتفى الدور وكذ
الى آخره أو يجاب عن اصل الاعتراض ان هذا لا يكون حدا تعريف القرآن
حدا اي لا حدا ولا رسما بل لتعيين الشخص يعني لامتياز المشخص عن بين الاشتباه
لان القرآن مشترك بين الكلام الازلي واللفظي فقد وقع في جواب قول السائل
اي قرآن ان يراد هيهنا فقال في جوابه فالقرآن المنزل اه وانما لا يكون تعريفا
حدا لانه مشخص والمشخص لا يحد وانما لا يحد لان تشخصه لا يخلو اما ان يكون مأخوذ
في تعريفه او لا فان كان الاول فلا يكون حدا بل رسما لان التشخص من العوارض
وكل تعريف كان العوارض فيها مأخوذا سمي رسما وان كان الثاني فلا مساواة
بين المعرِّف والمعرَّف ان تعيين الشخص موقوف على المصحف ومعرفتها
والمعرَّف فمعرفة ماهية المصحف كان موقوفا على القرآن ومعرفة ماهية القرآن
ان لا يكون موقوفا عليه بل تعيين الشخص موقوف على المصحف فاختلف الجهة
فانتفى الدور وكذا في التلويح وقد نقل بوجوه الاول ان دليلك لا يطابق
المدعي لان مدعاه نفي تعريف المطلق ودليلك دال على نفي تعريف الحدي فقط
والثاني ان تعيين الشخص جاء بالنقل فما الفائدة في ذكر الوصفين الاولين
والثالث لا نسلم ان القرآن مشخص بل كلي لانه يصدق على قرآن الذي يجري
على لسان

على لسان جبرائيل عم وميكائيل عم واسرافيل عم وعزرائيل عم وزيد وبكر وعمرو و
خالد والرابع ان التشخص كان مأخوذا في تعريفه ولو قلت ان هذا ليس بحد بل هو
رسم اه فانا نقول ان التشخص كان مركب اعتباري وذاتيات مركب الاعتباري ما كان
مأخوذا في تعريفه والتشخص كان مأخوذا في تعريف الشخص وانما كان مركب الاعتباري
لانه مركب من القيد والتقييد والمقيد والقيد والمقيد كانا امرين غير اعتباريين وا
لتقييد امر اعتباري والمركب من الاعتباري وغير الاعتباري اعتباري لان النتيجة كا
نت تابعة للاخس والارذل أجيب عن الاول ان معنى قوله لا يحد لا يعرف فيطابق الدليل
مع المدعي وانما عدل الشارح الى ان القوي في التعريفات هو الحدي فلما نفى القوي
نفي الضعيف بطريق الاولى وعن الثاني ان الفائدة في ذكر الوصفين الاولين هي المطابقة
بين المعرِّف والمعرَّف ومن الثالث قد سلم ان القرآن كلي وانما اطلق عليه الشخص يعني
يشبه الشخص في انه كما يعرف الشخص بالاشارة فكذا هذا أو أجيب عنه لا نسلم ان القرآن
ان كلي بل هو شخص حقيقي لان الكلي ما كان متعددا بالذات وليس له متعددا بالذا
ت بل باعتبار تعدد المحلة وقد علم من هذين الجوابين ان في الكلي مذهبين
احدهما ان الكلي ما كان فيه تعدد سواء كان بالذات او باعتبار تعدد المحلة و
الاخر انه ما كان متعددا بالذات ومن الرابع ان وجه اعتباريته بناء على سوء فهم فلا
يلزم علينا تصحيحه فاصل الوجه هذا ان كل واحد من الحد والرسم مركب من الجنس
والفصل وهما كلي والمركب من الكلي كلي والتشخص جزئي فلا يجيء المطابقة بين
المعرِّف والمعرَّف فان قيل ان تعريف القرآن لا يكون جامعا لانه خرج عنه نظم الفا
رسي لان هذه الاوصاف لا يجري فيه مع انه قرآن بدليل جواز الصلوة عليه
ولا يكون مانعا ايضا لانه دخل فيها التسمية لان هذه الاوصاف يجري فيه مع انها
ليست بقرآن لان لوازم القرآن منتفية فيها وهو جواز الصلوة وحرمة القراءة على الحائض

Copyright © King Saud University